



مأف

٨٤ في المئة هي النسبة المئوية للزيادة اليومية للمتسولين منذ العام الماضي في المدن الليبية، بحسب «مركز الدراسات الاجتماعية». نسبة الإناث من هؤلاء المتسولين تمثل ٦٥ في المئة، بينما يمثل الذكور ٤٤ في المئة. ووفق مدير مكتب أمن طرابلس العقيد فرج الجابري، فإن ٩٠ في المئة من المتسولين في ليبيا هم من «الأجانب».

موقع  
شريكه / صديقة

# قيمة جزائرية CRASC مضافة... بالفرنسية



يس تتحقق الواقع الالكتروني لـ«مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية»، أنيضاف إلى لائحة الواقع التي يزورها المهتمون بالعلوم الاجتماعية، شرط أن يزوروا النسخة الفرنسية من الموقع، لا العربية. فلمركز الجزائري، الذي يتخذ من مدينة وهران مقراً له، والذي ينشط تحت رعاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لا يشكل استثناءً عن المشكلة العامة المشتركة بين معظم بلدان المغرب العربي، تحدياً الجزائر والمغرب وتونس؛ ضعف اللغة العربية والتركيز على الفرنسية، وهو ما يظهر بشكل خاص في الانتاج العلمي والسياسي وحتى الأدبي. وعلى الرغم من أن الموقع الالكتروني للمؤتمر يعرض على الزائر قراءة مضمونه بالعربية والفرنسية والإنكليزية، لكن النسخة الفرنسية تبقى الأهم، بل أن النسخة العربية غير صالحة للزيارة، إذ تغيّب عنها زوايا كاملة، وما هو متوفّر مكتوب بلغة ركيكة وتقريريّة، ولعل دعم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للمؤتمر الذي تديره حالياً المتخصصة في العلوم الاجتماعية نورية بن غبريط رمعون، يفسّر كثرة نشاطاته وأصداراته، ومعظمها بالفرنسية.

فتحت الآن، أصدر المركز، الذي تأسس في العام ١٩٩٦، عدداً من فصلية «إنسانيات» (بالفرنسية) التي تصدر كل ٣ أشهر، فضلاً عن صدور عددين خاصين من المجلة. كما أن في جعبته ٣٩ كتاباً و٢٥ دراسة و١٣ عدد من «المجلة الأفريقية للكتب» (التي تصدر مرتين كل سنة) La revue Africaine des Livres بالتعاون مع « منتدى العلوم الاجتماعية » في أتوبيرا.

عنوانين كراسات المركز مثيرة، منها ما هو حول وضع التعليم في الجزائر، أو عن أوضاع النساء... يعمل المركز أيضاً كدار نشر لإصدار كتب وكتاب هي عبارة عن دراسات لباحثين، وتجميع لمضامين ندوات ومحاضرات علمية وترجمات...

وعلى الرغم من ارتباط المركز بالحكومة الجزائرية، فإنّ القيميين عليه يشددون في نبذتهم التعريفية على «الاستقلالية المالية والإدارية التامة» التي يتمتع بها مركزهم، الذي أصبح منذ العام ٢٠٠٣ «مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتقني» تعمل في إطار قانوني وتنظيمي جديدين. ومن المهام التي يسندها المركز الجزائري لنفسه، تطوير البحث الأكاديمية والتطبيقية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، التي تتماشى واحتياجات التنمية الوطنية، وإنجاز البحوث التي من شأنها انهاض العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجزائر، فضلاً عن ضمان تكوين وتأهيل الباحثين مع تحسين قدراتهم العلمية، وتنظيم اللقاءات العلمية بهدف تعزيز التبادل والإحاطة بالمادة العلمية.

ينظم المركز في الأيام والأسابيع المقبلة، ندوات ومحاضرات وورش عمل عناوينها مثيرة للاهتمام، ففي شهر كانون الأول /ديسمبر المقبل وحده، يستضيف المركز في مقره بمدينة وهران مؤتمراً حول «التغيير في الجزائر»، وأخر في جامعة محمد بوضياف في وهران أيضاً حول «الهندسة والتطور الحضري، من أجل أي نوعية حياة؟»، ينتظر أن يصدر عنهما كتابان يتضمنان مضمون الأوراق المقدمة خلالهما.

<http://www.crasc-dz.org/>

# الإضراب عن الطعام في تونس: تراث راسخ ومستجدات مثيرة



اربيل شارون في قمة المعلوماتية المتعقدة بتونس سنة ١٩٩٧، والذي كان فاتحة انشاء « تحالف ١٨ اكتوبر» المعارضة، تاجراً في توحيد جهود قوى يسارية وليبرالية وأسلامية. وأما اضرابات الطلاب، فأبرزها ما قام به «الاتحاد العام لطلبة تونس» خلال سنوات ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وبعد الاطاحة بن علي، وقع الحراك السياسي/ الاجتماعي المعروف باعتصام القصبة الاول والثاني، وهو كان ضد تسويات سياسية عجولة ارادت الاكتفاء باستبدال رأس النظام مع الإبقاء على كامل جسده، دون تدابير تلاقي، ولو بالحدود الدنيا، الاسباب التي انفجرت الثورة من أجلها، وسقوط الشهداء. وعندما ادرك شباب المناطق الداخلية والمهشة أن ما يجري يحكم إغلاق طريق التغيير، دخلوا في ذلك الاضراب عن الطعام، بل وخطوا أفواههم، في مشهد لا ينسى. وبعد

القضاء العسكري، والى استناد تلك الملفات الى وسائل غير دستورية وغير قانونية كالتنصت على الهاتف والانترنت، معتبرين أن الامر برمته ملفق لهم. اللجوء الى اضراب عن الطعام حتى الموت (ما يسمى هنا «اضراباً وحشياً» بالضد من اضراب الرمزى والمحدد المدة سلفاً)، يجعل هذه المجموعات الشابة تتباين ما يملئها «الواجب الشرعي» لتنصر للوسائل المأثورة و«الدنيوية» في النضال الاجتماعي السياسي.

حسان حاجي  
باحث من تونس

حث من تونس

# الاعتقال في السعودية: الرأي هو الجريمة

عن أهالٍ اعتُقلوا نتيجة مطالبتهم بمن لهم وراء السجون. بيده ملف العتقلين في السعودية خطأ أحمر يعزز النظر إلى إليه لبطش الدولة والجهاز الأمني. لا ترغب الدولة بالجهربة، ويرى الأهالي أنفسهم عاجزين عن الاستمرار في التزام الصمت في ظل التعميم والتقويم الذي تعامل به الملكة أبناءهم. هذا الوعي المتزايد لدى السعوديين فيما يتعلق بحقوقهم بدأ يظهر من خلال المبادرات التضامنية التي يعملون على إطلاقها. دعوات تسهم في الدافعة عن المعتقلين كافة والتعرّيف بهم للمجتمع السعودي من دون النظر إلى الخلفية الطائفية أو الفكريّة التي ترافق تصفيتهم، ودحض الرواية الحكومية التي ترفض الاعتراف بهم. ربما لن يكون للحملة الافتراضية اسهام في العالم الواقعى، لكنها ستوصى صوتاً ظلّ لوقتٍ طويٍ بهم يخفوت عن معاناة لا يذوق مراتتها غيره.

قانون الإرهاب الذي تتبعه المملكة في تعاملها مع كل من يعتريض سياساتها وموافقها هو ما يسمح بالاعتقال عسفي والطويل الأمد، من دون اللجوء ضرورةً إلى حاكمات. كما يعرض أصحاب أي رأي مخالف لهوى حكومة لغبة الاضطهاد والمعاملة السيئة. بحسب هاب تُقمع حالات التجمهر وتنمّن المظاهرات، ويؤخذ طالبون بإطلاق سراح السجناء إلى الجهنّم. ذلك بدأ عاصفة الإرهاب تضرّب المنطقة العام ٢٠٠١، خذلت السعودية من مكافحة الإرهاب غطاءً نقاضياً على أي رأي مختلف، أو فكرة مغایرة أو يمنع يحمل في طياته مشروع تغيير في المملكة.

لأنَّ اعتقلوا، سيقولوا إلى السجون، قلة قليلة تمنعوا حاكمة وبحق الدفاع وتوكيل محامين، ووقفوا مدة نوبتهم وخرجوا. قليلون نالهم عفوًّا ملكيًّا، وكثيرون ما ووا في السجون، ما يزيد عن الثلاثة آلاف معتقل سعودي أغلبهم بمنحة الرأي ومختلفة السائد من سياسة، وفق هيئة حقوق الإنسان السعودية.

ونظرًا لعدم القدرة على القيام بأي تحركات جدية، الواقع، وغيره مؤسسات المجتمع المدني، وهماش

**تهدىء الـلد بالتفسخ والخسارة**

# العنف الأهلي ضد الصوماليين في كينيا

الصومالية، سوى دلالة على حجم ما هو قادم من التوترات العرقية الذي سيقسم البلد إلى مناطق عرقية / سياسية ثلاثة، نتيجة لسوء تعامل السلطات الحكومية الكينية مع النطافات الثقافية والعرقية المتباعدة التي تدور بها البلد في كل أركانها.

إن ما حدث ويحدث من عنف وتعامل صلف من قبل دوائر الحكم الكينية تجاه القوميات القاطنة في شمال وشمال شرق كينيا، يعني ما تعمّن أبناء تلك المناطق من تجاوزه بمعنوية إثر الذايبي التي ارتكبت مراراً تجاه الصوماليين والقوميات الكوشية الأخرى، على مدى أربعة عقود مرت. وهذه كانت نتيجتها إبادة قومية (زنديله) الشقيقة لكل من الصوماليين والأوروما والبيورانا، وتهجير من نجا من أبنائها.

ناهيك عن التجاهل الريء لخطورة الأثر الاقتصادي والمدمر على البلد الذي سيحمله سحب الصوماليين لاستثماراتهم، والاتجاه بها بعيداً عن حيث ينتظرون للإنساء، أي إلى الجمهورية الصومالية وتترانسيا المحاذيرتين، اللتين يتوقع أن يلقوا فيهما التقدير والأمان.

A painting featuring a large red lizard-like creature with a blue patch on its side, a man with glasses looking up, and another man's face in a separate panel.

فهل يعذر توسيع تعريف في القطاعات السبعة الحكومية  
الكيني قبل اوان، وتعقق الانقسامات والجفاء؟ لا  
سيما أن الأوضاع في الجمهورية الصومالية تتجه إلى  
التحسن، مما سيخلق بيئة اقتصادية جاذبة لرأس  
المال الصومالي/ الكيني، تدفعه للعودة إلى موطنه  
الأصلي، أو حتى إلى نقل مراكز العمل من نتربوبي، مع  
احتفاظ على موقع الاعمال المتقدمة كمحرك أسواق  
مدمرة للأرباح بينما تدار الأنشطة عن بعد، من مقيشو.

الاتوات. ويضاف لهذه وتلك، رغبة الحكومة الكينية في التوسيع ببيع الأراضي المملوكة للدولة لشركات أجنبية على حساب القوميات المهمشة، بل وما يتعدد من تعديها على المياه الإقليمية والتراب الوطني الصومالي. ولم يكن خروج الكينيين من أبناء قومية الأورomo «الهكشة» في الظاهرات النبذة بالسلوك الحرف الذي يمتلكها كينيون من القومية الصومالية - خصوصاً غيرها، كونهم القومية الأبرز اقتصادياً في البلاد، بعد بناحهم - أي الصوماليين - في تحجيم السيطرة هنديّة على نطاق الأعمال المتوسطة والصغرى. تعامل أجهزة الأمن الكينية مع الصوماليين «عامة» شئنه بهم بالانتقام للحركات الجهادية، ولكن ذلك

لا زالت عالقة في الأذهان، لا تغيب للحظة، موجة أعمال العنف التي اجتاحت الجمهورية الكينية، كنتيجة للفساد السياسي الذي اعتذر إقصاء عدد من القوميات الكبرى من السلطة في ذلك البلد الفسيفسائي، لصالح الجماعة القومية «كىكوبيو/يانتو»، ورد الفعل الانتقامي الذي قادته جماعتنا «لورو» و«كالينجن» وهما الثالثة والرابعة من بين القوميات الكينية على الترتيب، والتي ينتهي إلى إدحها الرئيس الأميركي «باراك حسين أوبياما». لم تمض خمس سنوات، حتى انفجر عنف عرقى جديد، لأسباب مختلفة تماماً عن السابق. هذه المرة وقع العنف بين قوميتي «كىكوبيو/يانتو» والقومية الصومالية، المتدينة للمجموعة «الكوشية»، الضلع الثالث في مثلث التركيبة البشرية الكينية.

فقد قاد السلوك الحكومي الكيني الفظ في كلٍّ من منطقة «إسيلي» في العاصمة «نيلروبي»، وفي الشمال الشرقي، حيث وقعت أحداث «غاريسا» الأخيرة (من احرق كينيسية ثم مقتل رجال شرطة، وبينهما ضحايا مدنيون)، إلى حالة تبرُّم وغلبلان لم يسبق لها مثيل لدى القوميات المختلفة في البلد، خاصة المجموعة الكوشية ممثلة بالصوماليين والأورومو. تلك إذا من نتائج التوتر الكيني في الصراع الدائر في الصومال بين الحكومة الانتقالية و«حركة الشباب المجاهدين»، وما تخلل الأحداث من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان، وتعریض البلاد لعمليات انقسامية من حركة الشباب ضد مواطنين كينيين، وهو أمر لم يستثن أي أحد من أي قومية كانت. وكذلك ما تراكم من اعتداءات وتجاوزات ضد النازحين الصوماليين في مخيم «داداب» الكيني.

بزداد التبرُّم من استمراراً، محاولة متقدبة في



